Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/78/R.20
البند 9(أ) من جدول الأعمال

19 March 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9–10 أبريل/نيسان 2003

جمهورية غواتيمالا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

Document # 319067
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		iii
الموازين والمقاييس		iii
خريطة القطر: موقع العمليات الممولة من الصندوق		iv
استعراض حافظة الصندوق		v
موجز تنفيذي		vi
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
	ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	2
	باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية	3
	جيم – ظروف الفقر والسكان الضعفاء	3
	دال – صعوبات الحد من الفقر الريفي والفرص المتاحة لتحقيقه	6
	هاء – الاستراتيجيات، والسياسات، والإطار المؤسسي في مجال الحد من الفقر	6
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجارب الصندوق**	**8**
	ألف – العمليات والاستراتيجيات المتبعة حاليا	8
	باء – الدروس المستفادة	9
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**10**
	ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة	10
	باء – أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع	14
	جيم – الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	15
	دال – فرص الارتباط الاستراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	16
	هاء – مجالات الحوار حول السياسات	17
	واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	18
	زاي – إطار الإقراض والأنشطة الأخرى بخلاف الإقراض	18

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY BASIC DATA

الأول – البيانات القطرية الأساسية

2 II. LOGICAL FRAMEWORK

الثاني – الإطار المنطقي

3 III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS ANALYSIS

الثالث – نقاط القوة والضعف، وتحليل المخاطر

4 IV. IFAD'S INSTITUTIONAL LINKAGES AND THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

الرابع – علاقات الصندوق المؤسسية والبرنامج القطري المقترح

5 V. ONGOING AND PLANNED ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT

الخامس – الأنشطة الجارية والمقررة للشركاء الآخرين في عملية التنمية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كويتزال
1.00 دولار أمريكي	=	7.54 كويتزال
1.00 كويتزال	=	0.137 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام (كغم)	=	2.204 باوند
1 000 كغم	=	1 طن متري
1 كيلومتر (كم)	=	0.62 ميل
1 متر (م)	=	1.09 ياردة
1 متر مربع ($م^2$)	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية غواتيمالا

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر: موقع العمليات الممولة من الصندوق

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

الإقليم: شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي

البلد: غواتيمالا

	المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط القرض	تاريخ موافقة المجلس	تاريخ سريان القرض	تاريخ الإغلاق الحالي	رمز القرض/المنحة	عملة القرض	قيمة القرض/المنحة المعتمدين	الصرف (بالنسبة المئوية من المبلغ المعتمد)
154	إنشـــاء ونقل التكنولوجيا الزراعيةومشروع إنتاج البذور	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	1	84/9/11	85/3/08	94/12/31	L-1- 154 GM	وحدة حقوق سحب خاصة	4 950 000	94
251	مشـــروع زاكابا – شسكيمولا للتنمية الريفية لأصحاب الحيازات الصغيرة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1	89/12/07	91/3/21	98/12/31	L-1- 251 GM	وحدة حقوق سحب خاصة	5 300 000	99
296	مشـــروع التنمـــية الريفـــية فـــي مرتفعات كوتشوماتانيس	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1	91/12/11	93/12/10	01/3/31	L-1- 296 GM	وحدة حقوق سحب خاصة	5 500 000	99
100	بـــرنامج التنمـــية الريفية والتعمير في إدارة كويشة	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1	96/12/04	98/12/18	04/6/30	L-1- 435 GM	وحدة حقوق سحب خاصة	10 450 000	18
1085	**برنامج التنمية الريفية للاس فيراباسيس**	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	1	99/12/08	01/9/06	02/3/31	L-1- 518 GM	وحدة حقوق سحب خاصة	10 850 000	9

موجز تنفيذي

تقــع جمهورية غواتيمالا في أمريكا الوسطى وتتاخم السلفادور من الجنوب، وهندوراس من الشرق، وبليز من الشــمال الشــرقي، والمكسيك من الشمال الغربي. وتبلغ مساحتها 889 108 كم^2 ويبلغ عدد سكانها 10.8 مليون نسمة. ويعمــل بالزراعة حوالي ثلثي السكان النشطين اقتصاديا والذين يبلغ مجموعهم 3 ملايين نسمة. ويعيش 60% تقريبا من الســكان في المناطق الريفية، ومن بينهم 81% سكان أصليون. والاقتصاد زراعي في معظمه إذ يعمل بالزراعة ما يزيد على نصف القوة العاملة في البلد.

وبعــد 35 سنة من الحرب الأهلية، وقعت حكومة غواتيمالا وقوات التمرد اتفاق سلام في ديسمبر/كانون الأول 1996. وكــان ذلك إيذانا بعهد جديد من الاستقرار السياسي والاقتصادي وإطارا مناسبا للتنمية الاقتصادية. وفي 1999 أحدث إعصار ميتش خسائر تقدر بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي في غواتيمالا. وأوقعت الفيضانات آثارا فادحة بمزارع المــوز فــي الجزء الغربي من البلد، وأدت إلى تأخير محصول البن في عدة مناطق. وأدت الفيضانات وانهيالات الوحل والأضــرار التــي أصابت البنى التحتية من الطرق إلى تعطيل التجارة وعدة خطوط اتصال هامة مع الموانئين البحريين الرئيسيين. وقد ترتب على هبوط إنتاج البن وأسعاره العالمية وانخفاض الصادرات من الموز والمنتجات غير التقليدية أن فقد نمو الصادرات ديناميته ونقص بنسبة 9% في 1999. وبحلول عام 2001 عادت القدرات الإنتاجية إلى مستوياتها قبل إعصار ميتش.

ويمثل قطاع الزراعة 24% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويعمل فيه 53% من القوة العاملة، وينتج ما يزيد علــى نصــف إجمالــي إيرادات البلد من الصادرات. ويخصص حوالي 70% من المساحة الزراعية المستغلة للحبوب الزراعــية (الــذرة والســرغم والفاصوليا). وتدل بيانات التعداد على أن 2.5% من مزارع البلد، أي التي يبلغ متوسط مســاحتها 200 هكــتار، تحــتل 65% مــن الأراضي الزراعية، في حين أن 88% من المزارع، أي التي يبلغ متوسط مساحتها 1.5 هكتار، لا تحتل إلا 16% من الأراضي. وتقل مساحة 90% تقريبا من الحيازات التي تشمل قطاع الفلاحين عن 7 هكتارات، في حين أن 40% تقريبا من السكان الريفيين النشطين اقتصاديا لا يمتلكون أي أراضي.

وتحــتل غواتيمالا بين البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط على نطاق العالم المرتبة العليا الثالثة من حيث انعدام المساواة، إذ لا يتفوق عليها في هذه الناحية إلا البرازيل وباكستان. ولا يتلقى الخمس الأفقر من السكان إلا 1.9% من الدخل الإجمالي. ويقل معدل الالتحاق بالمدارس في غواتيمالا عنه في أي بلد آخر في أمريكا الشمالية أو الجنوبية فيما عــدا هايتــي وهندوراس. ويبلغ معدل وفيات الأطفال 43 من كل 000 1 مولود حي، ويبلغ معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس 110 من كل 000 100 حالة ولادة لطفل حي. ويمثل الأطفال منخفضو الوزن عند الولادة 16% تقريبا من جميع الأطفال الرضع، و50% تقريبا من الأطفال مصابون بسوء التغذية. بل إن هذه المؤشرات أكثر انخفاضا بين مجموعات السكان الأصليين والنساء والسكان الريفيين.

والفقر المدقع شديد الشيوع في المناطق الريفية، وخاصة بين المجتمعات المحلية الأصلية من سلالة المايا. ومن الأســباب الاجتماعــية والاقتصادية لهذا الوضع وجود تركة تاريخية من التعصب والتمييز والاستبعاد. ولذلك كان الفقر والفقــر المدقــع والانحدار من سلالة أصلية، أمورا مترادفة تقريبا في غواتيمالا. يضاف إلى ذلك أن الفقر الريفي يرتبط أساســا بــنقص فرص الوصول إلى الأراضي، وتفتت الحيازات، وعدم كفاءة نظم التسويق، ونقص فرص الوصول إلى

الموارد الإنتاجية، وخاصة المياه والتكنولوجيات الإنتاجية. واستنادا إلى دراسات الفقر وعمليات المسح التي يجريها البنك الدولي، فقد قدر خط الفقر الريفي بمبلغ 1.40 دولار أمريكي للشخص في اليوم. كما قدر خط الفقر المدقع بمبلغ 0.80 دولار أمريكي للشخص في اليوم. ويعيش تحت خط الفقر ما يقرب من 5 ملايين نسمة يمثلون 60% من مجموع عدد الأسر في البلد. ويستهدف برنامج الإدارة الحكومية الحالية الإسراع بتحديث الاقتصاد، وكسر نمط التدابير المتخذة دون شعور بالمسؤولية ودون عقوبة، وإنشاء قطاع عام يؤدي أداء حسنا ويعمل تحت سلطة القانون. ومن البنود الأخرى على جدول أعمال الحكومة السعي إلى تحقيق العدل والأمن والرفاهية، مع التأكيد على اللامركزية، ومشاركة المجتمع المدني والحد من الفقر.

ويضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأنشطة في غواتيمالا منذ 1986. ويبلغ إجمالي حافظة قروضه للمشروعات في غواتيمالا قرابة 50 مليون دولار أمريكي، ويبلغ مجموع الاستثمارات في المشروعات (بما في ذلك المساهمات المناظرة من الحكومة والمستفيدين) 88.8 مليون دولار أمريكي تشمل خمسة قروض. وقد وجهت استراتيجية الصندوق وعملياته في غواتيمالا منذ 1995 نحو الحد من الفقر في إطار عملية التهدئة في البلد. وقد كان الهدف الرئيسي لأنشطة الصندوق هو دعم الحكومة في إصلاح النسيج الاجتماعي في مناطق البلد التي مزقتها الحرب، مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق الريفية بحيث لا تهمش أي مجموعات. ومازال الصندوق يساعد الحكومة على تحويل المجتمع المدني الغواتيمالي تحويلا كبيرا عن طريق تحقيق التكامل بين التيار الاقتصادي الرئيسي والقطاعات المهمشة من المجتمع، وخاصة النساء، والسكان الأصليين الذين تأثروا أكبر التأثر بالصراع الداخلي.

وتتضمن الدروس الرئيسية المستفادة من عمليات الصندوق ما يلي: (i) إن تنظيم المنتجين من الفلاحين في قراهم ومجتمعاتهم المحلية أمر شديد الأهمية في المراحل المبكرة من المشروع وذلك لضمان استدامته؛ (ii) أنه ينبغي الاضطلاع بتدريب المستفيدين في نطاق جميع عناصر المشروع وأنشطته؛ (iii) إن تقديم الخدمات المالية وتوسيع نطاقها قد أسهم في تحسين فرص الوصول إلى الائتمان بين الأسر الريفية الفقيرة، وخاصة النساء الفقيرات؛ (iv) من الضروري تعزيز آليات التنسيق في نطاق المشروع بغية تحسين التنسيق بين الأنشطة المكونة له؛ (v) من المهم إتباع نهج موجه نحو قضايا الجنسين يشمل كل العناصر ويقتضي تنفيذ الأنشطة في المراحل المبكرة من المشروع وطيلة مدة تنفيذه.

وسيراعى في الإطار الاستراتيجي لعمليات الصندوق المقبلة في غواتيمالا تشديد التركيز على تحسين الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للسكان الريفيين الضعفاء. وتؤكد أحوال الفقر والأحوال الاجتماعية المروعة في حالة السكان الضعفاء في غواتيمالا – بما في ذلك الرجال والنساء وأطفال السكان الأصليين – ضرورة تعزيز الأنشطة الرامية إلى الحد من الفقر والتنمية الريفية في إطار عمليات مشتركة بين الصندوق والحكومة، وإعادة تركيز الأنشطة بعناية في المناطق الريفية التي تتركز فيها بكثافة هذه المجموعة المستهدفة من السكان. ففي الوقت الذي يستمر فيه استهداف صغار المزارعين والمزارعين المعدمين والنساء الريفيات، سيراعى في الأنشطة الجديدة إعطاء الأولوية من العناية للسكان الريفيين الضعفاء، أي المجتمعات المحلية الأصلية.

وينبغي لأنشطة الصندوق أن تعالج المشكلات والحلول في مجال **التعدد الثقافي والاتصال فيما بين الثقافات**، وذلك بالنظر إلى العزلة التي تتميز بها المجتمعات المحلية الأصلية في نطاق المجتمع الغواتيمالي. ومن شأن ذلك أن

يكــون خطوة أولى مهمة في تمكين هذه القطاعات من السكان الريفيين ومن ثم في تحسين سبل عيشهم على نحو مستدام. وتستدعى الجهود المقترحة إنشاء وتعزيز الشراكات المؤسسية الاستراتيجية.

وسوف يكون تقديم الدعم لإنشاء بنية مؤسسية للاضطلاع بالتخطيط والتنفيذ والرصد الفعال في برامج الحد من الفقــر والتنمية الريفية على النطاق الوطني جزءا من النهج الذي يتبعه الصندوق والجهات المانحة الأخرى في غواتيمالا. وســتكون المشــاركة في تصميم استراتيجية للحد من الفقر والتنمية الريفية وما يصحب ذلك من بنى تشغيلية في وزارة الــزراعة والــتغذية والثروة الحيوانية موضع تركيز لأنشطة الصندوق وحواره السياساتي على صعيد القطر، وللصلات الإستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى.

وقــد أدى الإطار الاستراتيجي القطري المقترح إلى تحديد ثلاثة محاور استراتيجية: (i) التنمية البشرية وتنمية الرأســمال الاجتماعي؛ (ii) توليد الدخل؛ (iii) تعزيز الإطار المؤسسي لوزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية. وفي إطــار المحــور الأول سيوجه اهتمام خاص إلى تعزيز المنظمات الاجتماعية والاقتصادية لمجموعات النساء من السكان الأصــليين عــن طــريق تدريب القادة وخدمات المساهمة. **وتمكين الفقراء ومنظماتهم الأهلية هو الهدف الأقصى لهذا الجهد.**

وستركز الجهود المبذولة في مجال توليد الدخل على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على حد سواء، بما في ذلــك التدريــب علــى مهارات العمل. ولم تحقق أنشطة الحد من الفقر والتنمية الريفية في غواتيمالا حتى الآن إلا نجاحا جزئــيا. وكــان نقــص الآليات المناسبة لتوجيه الخدمات وتقديمها وتفتت البرامج وقصور شمولها هي الأسباب الرئيسية للتأثــير المحدود. وبناء على ذلك ينبغي للإطار السياسي الذي تتبعه في الوقت الحاضر وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانــية فــي مجال الحد من الفقر والتنمية الريفية أن ينقح ويطور على أساس سليم يتميز بمزيد من الفعالية ومزيد من الاســتدامة المؤسســية. وبالإضــافة إلى ذلك ينبغي النهوض بمستوى التنسيق المؤسسي. ويتعين تصميم وتطبيق آليات التنســيق والتخطــيط والتنفــيذ بين القطاعين العام والخاص بغية تكوين جبهة موحدة في مكافحة الفقر الريفي. وتتضمن الاستراتيجية القطرية محورين مشتركين هما: المساواة بين الجنسين وإدارة الموارد الطبيعية وصونها.

ويقتضــي الإطــار المؤســسي اللازم لإجراء حوار سياساتي بين الصندوق والحكومة مشاركة وزارة الزراعة والــتغذية والــثروة الحيوانية والصندوق الوطني للسلام، فهما يضطلعان بمسؤوليات مؤسسية في مجال التنمية الزراعية والريفية، والحد من الفقر، والاستثمارات الاجتماعية، وبرامج تحقيق اللامركزية. وستشمل مجالات الحوار السياساتي: (i) تنمــية المــناطق الريفية بحيث ألا تهمش أي مجموعات؛ (ii) وضــع إطار مؤسسي ومنهجيات للحــد مــن الفقر؛ (iii) تحقيق اللامركزية.

وبناء على سياسات الحكومة والنتائج الأولية المنبثقة عن المائدة المستديرة المشتركة بين قطاعات التنمية الريفية التــي أقيمــت بمقتضى اتفاقات السلام، فقد تم الاتفاق على أن يرمي برنامج الإقراض التابع للصندوق إلى إنشاء وتوطيد الــبرنامج الوطنــي للتنمية الريفية تحت مسؤولية وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، وذلك عن طريق اتباع نهج مكون من مراحل.

وبـــناء علـــى اتفـــاق مع الحكومة ورهنا بتوجيهات الفريق المعني بوضع المشروع وموافقة لجنة الاستراتيجية التشـــغيلية، فإن عمليات الصندوق المقبلة في البلد ستوجه نحو برامج تنفذ على ثلاث مراحل. وستشمل المرحلة الأولى – وهـــي *الـــبرنامج الوطنـــي للتنمية الريفية، المرحلة الأولى: المنطقة الغربية* – المحافظات التي تقع فيها أفقر البلديات في غواتـــيمالا (هيتيـــنانغو، وســـان ماركوس، وكويتزالتنانغو، وتوتونيكابان، وسولولا) والتي يتركز فيها أيضا ما يزيد على 60% مـــن سكان البلد الأصليين. وستكون المرحلة الثانية هي *البرنامج الوطني للتنمية الريفية – المرحلة الثانية: المنطقة الشـــرقية* التـــي تشـــمل بلديات فقيرة تتضمن نسبة مهمة (30%) من مجموعات السكان الأصليين. أما المرحلة الثالثة أو *الـــبرنامج الوطنـــي للتنمية الريفية، المرحل الثالثة: القطر*، فستكمل تغطية أهم مناطق البلد التي تتضمن مجتمعات محلية أصلية كبيرة وكثيرا من الفقراء الريفيين. وستتيح هذه المرحلة الأخيرة لوزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية قدرات علـــى الصعيد الوطني للاضطلاع بمبادرات للتنمية الريفية والزراعية كأدوات للحد من الفقر وإدراج المجتمعات المحلية الأصلية في التيار الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في غواتيمالا.

كمـــا سيتضـــمن تنفيذ برنامج الإقراض الجديد اتباع نهج من مراحل في مجال المشاركة المؤسسية. وقد اتفقت الحكومـــة ووزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية على أن تنفيذ العملية الأولى (المرحلة الأولى) سيكون من مسؤولية هـــذه الـــوزارة (بيـــنما تقوم بإعادة تنظيم إطارها التشغيلي وتعزيزه). وستقضي العملية الثانية (المرحلة الثانية) مشاركة الصندوق الوطني للسلام في الوقت نفسه بغية تحقيق نطاق واسع (يشمل الاستثمارات الاجتماعية) للتنمية الريفية والإفادة مـــن الـــتجارب المؤسسية في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر.أما العملية الثالثة (المرحلة الثالثة) فسترمي إلى هدف طموح هو إدراج كل صناديق الاستثمار الاجتماعي وغير ذلك من الأطراف الفاعلة القطاعية (التعليم والصحة) في برامج التنمية الريفية بغية إنشاء آليات مشتركة بين القطاعات للتخطيط ووضع الميزانية والتنسيق.

وســـيتحدد نطـــاق وعناصـــر تدخـــلات الصندوق وأنشطته بالتشاور مع الحكومة والمستفيدين من خلال أدوات المشـــاركة عند صياغة المشروع. وقد قدرت قيمة برنامج إقراض جمهورية غواتيمالا بحوالي 50 مليون دولار أمريكي علـــى فـــترة تمـــتد من ستة إلى ثمانية أعوام. وستتضمن العملية الأولى قرضا من الصندوق تتراوح قيمته بين 20 و25 ملـــيون دولار أمريكـــي (وستحدد هذه القيمة عند الصياغة). وستبحث أثناء المرحلة الأولى من البرنامج إمكانية اشتراك مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للبترول في التمويل.

جمهورية غواتيمالا
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 - بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عملياته في غواتيمالا في 1986، وفي ديسمبر/كانون الأول 1999 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على آخر مشروع يجري تنفيذه في البلد. وبناء على طلب الحكومة ووزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، زار البلد خبير استشاري لدى الصندوق[2] بغية إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بالتعاون مع مسؤولين في الوزارة. وعقدت البعثة مع وزير الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية اجتماعا أول نوقشت فيه الأهداف الرئيسية والاستراتيجيات العامة للبلد. وأجريت مقابلات مع مسؤولين في الوزارة، بما في ذلك وكيلا الوزارة للزراعة وللثروة الحيوانية، ومع مديري القطاعات. كما عقدت اجتماعات عمل مع مسؤولين رفيعي المستوى تابعين للصندوق الوطني للسلام، وهو المؤسسة المسؤولة عن عمليتي الصندوق القطريتين الجاري تنفيذهما. والتقى الخبير الاستشاري بممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم وتنسيق المائدة المستديرة المشتركة بين القطاعات للتنمية الريفية التي أقيمت كجزء من اتفاقات السلام.

2 - وعقد الصندوق مع وزير الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية اجتماعا ودورة عمل حضرهما أيضا مسؤولون رفيعو المستوى في الوزارة وفي المجلس الوطني للسلام، وقدم فيهما التخطيط الأولي والاستراتيجيات الخاصة بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية والإطار المؤقت للإقراض. وأعرب الوزير عن موافقته على الاستراتيجية القطرية وإطار الإقراض.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

3 - تقع جمهورية غواتيمالا في أمريكا الوسطى وتتاخمها السلفادور من الجنوب، وهندوراس من الشرق، وبليز من الشمال الشرقي، والمكسيك من الشمال الغربي. وهي تغطي مساحة قدرها 889 108 كم2، ويبلغ عدد سكانها 10.8 مليون نسمة. وغواتيمالا هي أكبر اقتصاد في أمريكا الوسطى، إذ تمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ويعمل بالزراعة حوالي ثلثي السكان النشطين اقتصاديا، أي ما يبلغ مجموعه 3 ملايين نسمة. ويعيش 60% تقريبا من السكان في المناطق الريفية، منهم 81% من السكان الأصليين. والمجتمع الغواتيمالي مقسم تقسيما حادا يتسم بتوزيع شديد التشوه للدخل والأراضي.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] بنيامين كويجاندريا، وهو مهندس زراعي وأخصائي في التنمية الريفية.

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

4 - عــد 35 عاما من الحرب الأهلية وقعت الحكومة وقوى التمرد اتفاق سلام في ديسمبر/كانون الأول 1996، وكــان ذلك إيذانا بعهد جديد من الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما كان بمثابة إطار مناسب للتنمية الاقتصادية. وفي سنة 1999 أحدث إعصار ميتش في البلد أضرارا قدرت بما يعادل 250 مليون دولار أمريكي. وقد أوقعت الفيضانات آثــارا بالغــة بمــزارع الموز في الجزء الغربي من البلاد، وأدت إلى تأخير محصول البن في عدة مناطق. وقد أدت الفيضانات وانهيالات الوحل والأضرار التي أصابت البنى التحتية للطرق إلى تعطيل التجارة وعدة خطوط اتصال مهمة مع أهم مينائين بحريين. ونتيجة لهبوط إنتاج البن وانخفاض الأسعار العالمية وانخفاض صادرات الموز والمنتجات غير التقليدية، فقد نمو الصادرات ديناميته ونقص بنسبة 9% في عام 1999. ثم أمكن إعادة القدرات الإنتاجية إلى مستوياتها قبل إعصار ميتش في عام 2001.

5 - ولــم يكــن لإعصــار ميــتش والتدهور الاقتصادي على صعيد العالم إلا آثار خفيفة الضرر على الاقتصاد الغواتيمالي. ففي عام 1998 كان الناتج المحلي الإجمالي أعلى من 5% (أنظر الرسم البياني 1)، وكان معدل التضخم الذي بلغ 7.5% من بين أدنى معدلات التضخم في منطقة أمريكا اللاتينية. وفي 1999 بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي، رغــم تدهــور الأداء الاقتصادي الإقليمي وآثار إعصار ميتش، 3.6% بسبب النمو في الصناعة والتجارة والخدمات. وبحلــول ســنة 2000 بلــغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.3 في المائة. غير أن الحكومة تواجه رغم هذه المؤشرات الاقتصادية الإيجابية مشكلات كبيرة نتيجة للالتزامات المالية الناجمة عن اتفاق السلام وعن الحاجة إلى خفض المستوى الــبالغ الارتفاع للفقر الريفي خفضا كبيرا. وفي هذا الصدد وضع برنامج طموح لتحديث القطاع الخاص. إلا أن القيود الضرائبية تتسبب في تأخير تنفيذ هذا البرنامج.

الرسم البياني 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي في غواتيمالا

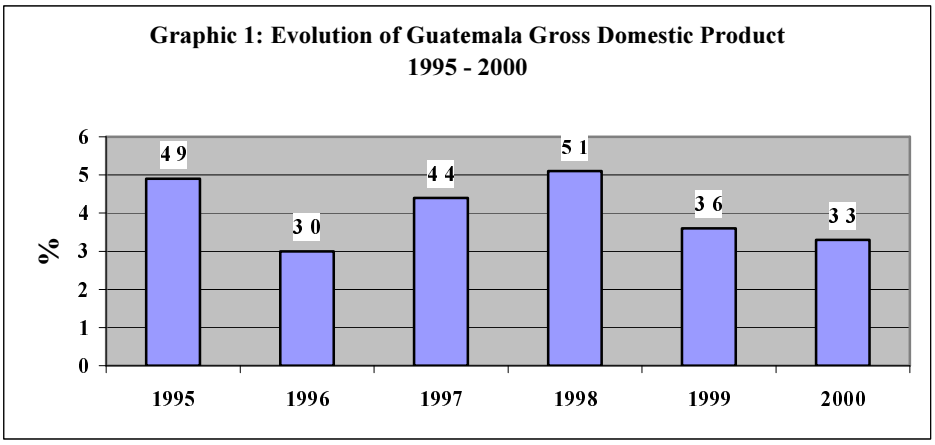

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1999.

باء – القطاع الزراعي والتنمية الريفية

6 - أصبح القطاع الزراعي خلال السنوات الخمس الأخيرة يمثل في المتوسط 24% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف 53% من القوة العاملة، ويدر ما يزيد على نصف إجمالي إيرادات البلد من الصادرات. ويخصص حوالي 70% من المساحة الزراعية المستغلة للحبوب الأساسية (الذرة والسرغم والفاصوليا). ويتكون الغذاء الأساسي لأسر الفلاحين، وخاصة بين السكان الأصليين، من المحاصيل الأساسية، وخاصة الذرة والفاصوليا. وقد أسهم الاقتصاد الفلاحي بنسبة 17% من إجمالي إنتاج الحبوب في عام 2000.

7 - ويركز الإنتاج التجاري على البن والموز والمطاط والسكر والثروة الحيوانية، بما في ذلك الإنتاج المخصص للتصدير. وخلال العقد الأخير نمت حصة مصانع التعبئة المشتركة في تصدير الخضروات والفاكهة إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في أمريكا الوسطى بصفة رئيسية، وهي تشمل الآن قسما كبيرا غير تقليدي من القطاع الزراعي. وبفضل إبرام عقود إنتاجية مع المشروعات التجارية في مجال التعبئة والتصدير، أصبح عدد مهم من صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الأصلية منخرطا في إنتاج الخضروات والفاكهة، وكان ذلك سببا في زيادة الدخول الأسرية زيادة هامة.

8 - وتدل بيانات التعداد على أن 2.5% من مزارع البلد، أي التي يبلغ متوسط مساحتها 200 هكتار، تحتل 65% من الأراضي الزراعية، في حين أن 88% من مجموع المزارع، أي التي يبلغ متوسط مساحتها 1.5 هكتار، تحتل 16% من الأراضي. وتقل مساحة 90% تقريبا من الحيازات الصغيرة التي تشمل قطاع الفلاحين عن 7 هكتارات، وهناك حوالي 40% من السكان النشطين اقتصاديا لا يمتلكون أي أراضي.

9 - وتدير القطاع العام في الزراعة في غواتيمالا وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية بالإضافة إلى ثلاث مؤسسات غير مركزية هي: المؤسسة الوطنية للغابات، ومصرف التنمية الريفية، ومعهد علوم وتكنولوجيا الزراعة. يضاف إلى ذلك أن الحكومة قد أنشأت المجلس الوطني للتنمية الزراعية الذي يقتضي مشاركة ممثلين عن القطاعين العام والخاص. وقد كان لعملية التعديل الهيكلي التي بدأت في التسعينات آثاراً سلبية بالغة على القطاع العام في مجال الزراعة. وخفضت ميزانيتا وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية ومعهد علوم وتكنولوجيا الزراعة تخفيضا كبيرا، وهو ما قلل من قدراتهما على تقديم خدمات الإرشاد والمساندة للإنتاج الريفي والبحوث والابتكار في مجال الزراعة.

جيم – ظروف الفقر والسكان الضعفاء

10 - تحتل غواتيمالا بين البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط على نطاق العالم المرتبة العليا الثالثة لانعدام المساواة في الدخل، فلا يسبقها في ذلك إلا البرازيل وباكستان. ولا يتلقى الخمس الأفقر من السكان إلا 1.9% من الدخل الإجمالي. كما تتميز غواتيمالا بواحد من أدنى معدلات الالتحاق بالمدارس في الأمريكتين؛ فلا يقل عن ذلك إلا المعدلات في هايتي وهندوراس (الرسمان البيانيان 2 و3). وتبلغ وفيات الأطفال 43 من كل 000 1 من المواليد الأحياء، كما تبلغ وفيات الأمهات أثناء النفاس 110 في كل 000 100 من حالة ولادة لطفل حي. ويولد حوالي 16%

مـــن الأطفـــال بوزن منخفض عند الولادة، وهناك ما يقرب من 50% من الأطفال مصابون بسوء التغذية. بل أن هذه المؤشرات أكثر سوءا بين مجموعات السكان الأصليين والنساء والسكان الريفيين.

الرسم البياني 3: مستوى التعليم بين الفقراء وغير الفقراء

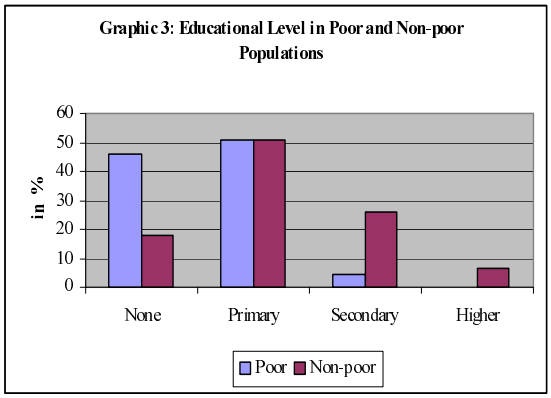

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمويل التنمية البشرية، 2001

الرسم البياني 2: محو الأمية في أمريكا الوسطى (في % من مجموع السكان)

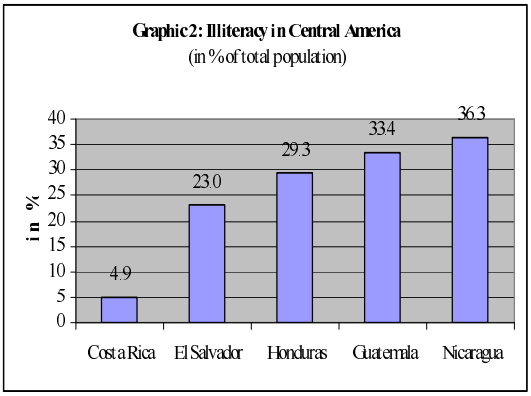

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1999

11 - وفـــي العقـــد الأخـــير كانـــت الأسر الفقيرة تمثل 65% من مجموع السكان و87% من السكان الريفيين في غواتـــيمالا. والأرقام المناظرة أعلى من ذلك في مناطق السكان الأصليين حيث يعيش أكثر من 90% من السكان تحت خط الفقر (بالمقارنة مع 66% من السكان غير الأصليين). و40% تقريبا من مجموع السكان أميون، ومن بينهم 60% مـــن النســـاء. وفـــي الوقت نفسه تبلغ نسبة الأميين بين السكان الأصليين حوالي 60%، وذلك بالمقارنة مع 24% بين السكان غير الأصليين.

12 - ويؤثـــر الفقـــر المدقع في المناطق الريفية على مجتمعات السكان الأصليين من المايا بصفة خاصة. ومن بين أســـباب هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي تركة تاريخية من التعصب والتمييز والإستبعاد. ومن ثم كان الفقر والفقر المدقـــع والانحـــدار مـــن السلالات الأصلية في غواتيمالا أمورا مترادفة (الرسم البياني 4). يضاف إلى ذلك أن الفقر الريفي يرتبط أساسا بنقص فرص الوصول إلى الأراضي، وتفتت الحيازات، وقلة نظم التسويق، ونقص فرص الوصول إلـــى المـــوارد الإنتاجـــية، ولا سيما المياه والتكنولوجيات الإنتاجية. ومن ذلك أيضا أن السكان الأصليين يفتقرون إلى فـــرص الوصـــول إلى خدمات التمويل والصلات مع قطاع التجارة الزراعية، ويعانون بسبب تدهور الموارد الطبيعية نتيجة لإزالة الغابات وفقدان الخصوبة.

13 - وتعد المناطق الريفية التي توجد فيها نسبة عالية من المجتمعات المحلية الأصلية أفقر المناطق في البلد. وتقع أفقـــر البلديات في منطقتي الشمال الشرقي والجنوب الشرقي بغواتيمالا، وتليهما منطقة الشمال الغربي. وتشمل منطقة الشـــمال الشـــرقي محافظتـــي هيتيـــنانغو وكويشـــه، بيـــنما تشـــمل منطقة الجنوب الشرقي محافظات سان ماركوس وكويتزالتنانغو وتوتونيكابان وسولولا التي تسكنها أغلبية من المجموعات المنحدرة عن سلالة المايا. وتوجد مجموعات

أخرى من السكان الأصليين في محافظات سيكويمولا وجالابا وجوتيبا في المناطق الجنوبية الغربية وفي ولايتي كويشة ولاس فيراباسيس اللتين يجرى فيهما تنفيذ مشروعين يمولهما الصندوق.

الرسم البياني 4: توزيع السكان الفقراء وغير الفقراء بين المناطق

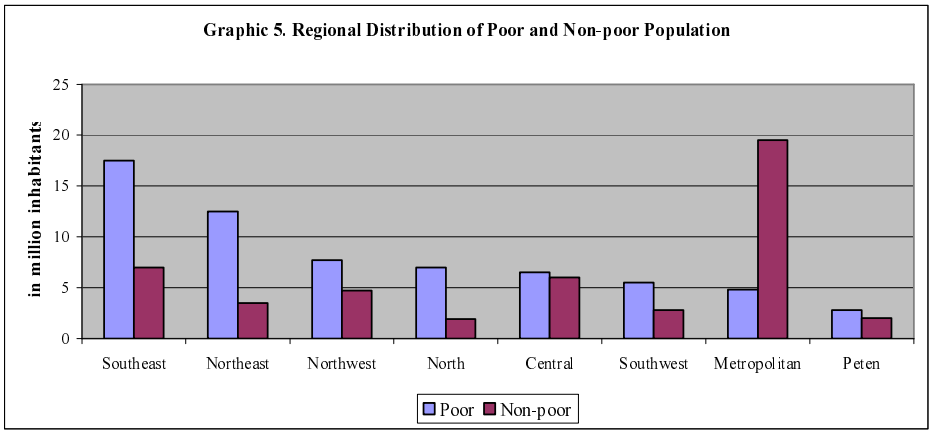

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمويل التنمية البشرية، 2001.

14 - ويعد انعدام المساواة إحدى الخصائص الرئيسية للفقر والفقر المدقع في غواتيمالا. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معامل جيني (سنة 2001) بما قدره 0.56، وبذلك احتلت غواتيمالا الوضع الثالث عشر بين 111 بلدا تم تقييمها. ويعد استبعاد المجموعات الأصلية من التيار الرئيسي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من بين الأسباب التاريخية للفقر وانعدام المساواة، وهو وضع يزيده سوءا التعصب العرقي الذي مازال سائدا. ويرتبط السكان المنحدرون من سلالة المايا بالأرض نتيجة لعوامل دينية وثقافية، ولهم تراث عريق متصل بإنتاج الذرة والفاصوليا كطعام ومحصول له علاقة بالطقوس. وقد أسهم الاضمحلال المنظم الذي أصاب القطاع الزراعي في هبوط الدخل ومستويات التغذية بين الفقراء الريفيين من السكان الأصليين. وبينما يعمل بالزراعة 22% فقط من السكان غير الفقراء، فإن 58% من الفقراء الريفيين المنحدرين من سلالات أصلية يعملون في القطاع المذكور. وتتنوع أنماط سبل العيش فيما بين السكان الأصليين والفقراء الريفيين من السكان غير الأصليين، ولكن الزراعة هي النشاط السائد. أما الأنشطة الإضافية فهي الحرف اليدوية والمشروعات التجارية الريفية الصغيرة (15%) والتجارة الصغيرة (12%) والخدمات (10%). وبالنظر إلى هذه الخلفية الثقافية والاجتماعية، فإنه ينبغي لاستراتيجية الصندوق أن تعالج تحسين الدخول على نحو يعتد به عن طريق ضم أنشطة تساهم في سبل العيش المتاحة للفقراء الريفيين والمجتمعات المحلية الأصلية.

15 - والنساء الريفيات أكثر عرضة بصفة عامة للوقوع في براثن الفقر من الرجال في المناطق الريفية أو النساء في المناطق الحضرية. وقد ساء وضع النساء في غواتيمالا بسبب آثار الصراع المسلح الذي خلف 100 000 أرملة و250 000 يتيم. وقد أسهم هذا العامل، ضمن عوامل أخرى، في زيادة شيوع الأسر التي ترأسها نساء في المناطق الريفية.

16 - واستنادا إلى دراسات الفقر والمسوح الأسرية التي يجريها البنك الدولي، فقد قدر خط الفقر بمبلغ 1.40 دولار أمريكي للشخص في اليوم. وقدر خط الفقر المدقع بمبلغ 0.80 دولار أمريكي للشخص في اليوم. ويعيش حوالي 5 ملايين نسمة يمثلون 60% من مجموع الأسر تحت خط الفقر.

دال – صعوبات الحد من الفقر الريفي والفرص المتاحة لتحقيقه

17 - الفقر في غواتيمالا، وخاصة الفقر الريفي، ظاهرة ذات جذور تاريخية ترتبط باستبعاد السكان الأصليين من المايا والتمييز ضدهم. وهو وضع مازال قائما حتى اليوم. وفي ظل هذه الظروف ترتبط الصعوبات الرئيسية في مجال الحد من الفقر بما يلي:

- انتشار التعصب ضد السكان الأصليين؛
- انتشار الأمية بين الفقراء الريفيين، وخاصة النساء ومجموعات السكان الأصليين؛
- شح فرص الوصول إلى الأصول الإنتاجية ولا سيما الأراضي؛
- الازدواج المؤسسي والتداخل بين الجهود الرامية إلى الحد من الفقر؛
- اتباع نهج أبوي منحاز سياسيا في برامج الحكومة المعنية بالحد من الفقر.

18 - ظهرت في غواتيمالا منذ اتفاق السلام بيئة اجتماعية وسياسية جديدة، وبذلك توافرت ظروف مواتية للجهود الرامية إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والحد من الفقر. وقد وافقت الحكومة بموجب الاتفاقات على زيادة الاستثمارات الاجتماعية في المناطق الريفية، وتنفيذ برنامج لإعادة توزيع الأراضي، وتنظيم عدة موائد مستديرة مع مجتمعات المايا، وتنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. ورغم أن القيود الضرائبية والمالية قد حالت دون التطبيق الكامل لاتفاقات السلام، فقد وضعت الحكومة جدول أعمال جاد في القطاع الاجتماعي وفي مجال الحد من الفقر. غير أن النتائج مازالت محدودة حتى الآن بسبب الازدواج المؤسسي والتداخل بين الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، ونتيجة لنقص آليات الاستهداف المناسبة.

هاء – الاستراتيجيات، والسياسات، والإطار المؤسسي في مجال الحد من الفقر

19 - يستهدف برنامج الإدارة الحكومية الحالية الإسراع بتحديث الاقتصاد وكسر نمط التدابير المتخذة دون شعور بالمسؤولية ودون عقاب، وإنشاء قطاع عام يؤدي أداء حسنا تحت حكم القانون. ومن البنود الأخرى في جدول الأعمال الحكومي السعي إلى تحقيق العدالة والأمن والرفاهية مع التركيز على **اللامركزية ومشاركة المجتمع المدني والحد من الفقر**.

20 - والهدف العام للسياسة الاجتماعية التي تتبعها الحكومة هو تهيئة الظروف المناسبة لإدخال تحسينات باقية على مستويات المعيشة، وخاصة بين الفقراء والمستبعدين، مع احترام التزاماتها بمقتضى اتفاقات السلام. والأهداف

الاستراتيجية الرئيسية التي تتوخاها الإدارة هي تحقيق **تنمية بشرية حقيقية** والحد من الفقر، وتعزيز مشاركة الجمهور وتوسيع نطاقها، وتشجيع اللامركزية. والمجالات التي ستبذل فيها الجهود لتحقيق هذه الأهداف الأربعة هي التعليم والصحة والإسكان، **والتعدد الثقافي والاتصال بين الثقافات، وفرص العمل، وقضايا الجنسين، والمجموعات الضعيفة، والزراعة، والبيئة**، ووسائل النقل، والاتصالات. وقد أعد عهد للإدارة الديموقراطية بهدف إنشاء قناة للحوار على نطاق واسع بغية التوصل إلى توافق الآراء بشأن استراتيجية للإسراع بالنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر في إطار اتفاقات السلام. والافتراض الذي ترتكز عليه المشاورات بشأن عهد الإدارة هو أن الفقر الذي يرجع إلى انعدام المساواة خطر استراتيجي شديد على الإدارة الديموقراطية، وأنه ينبغي بناء على ذلك اتخاذ الحد من الفقر موضعا ينصب عليه التركيز وتدور حوله الجهود الرامية إلى تحقيق وتنسيق الجهود التي تتوخى تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأولوية في جدول الأعمال الأساسي.

21 - ولم ينجز إلا جزء من هذا الجدول الطموح. ومن الأسباب الرئيسية لبطء التقدم في إنجاز جدول الأعمال الاجتماعي القيود الضرائبية وازدواج الجهود المؤسسية وضعف المؤسسات العامة بعد عقد من تخفيض عدد الموظفين واستقطاعات الميزانية بسبب التعديلات الهيكلية. وكجزء من اتفاقات السلام وبفضل جهود التنسيق التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت المائدة المستديرة المشتركة بين القطاعات للتنمية الريفية، وبذلك أرسي الأساس لجدول أعمال متفق عليه بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية. ورغم أن ثمة خلافات مازالت موجودة بين الأطراف، فإن ثمة تفاؤلا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتوصل في سنة 2003 إلى جدول أعمال مشترك للتنمية الريفية.

22 - وازدواج الجهود ظاهرة شائعة في عمليات الحكومة. فهناك أربعة صناديق رئيسية للاستثمارات الاجتماعية تعمل في البلد، وتتداخل مسؤولياتها ونطاقها الجغرافي. وهذه الصناديق هي صندوق الاستثمارات الاجتماعية، وصندوق التضامن، والبرنامج المتكامل لتنمية المجتمعات الريفية، والصندوق الوطني للسلام. وهناك منظمات مالية متعددة الأطراف – وهي البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي – تقوم بدور الجهات الرئيسية لتقديم الموارد لتلك البرامج. يضاف إلى ذلك أن برامج صون البيئة وإدارتها ستمول عن طريق عمليتين مستقلتين مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما سيترتب عليه وجود نهجين ووحدتين إداريتين وبنيتين للتشغيل.

23 - وفي القطاع الزراعي كان لعملية التعديل الهيكلي التي بدأت في التسعينات آثار سلبية ضخمة في المؤسسات الزراعية الحكومية. وخفضت الميزانيات إلى حد كبير، وهو ما أدى إلى الحد من قدرات المؤسسات على الاضطلاع بخدمات الإرشاد والمساندة لصالح الإنتاج الزراعي والجهود المبذولة في مجال البحوث والابتكار. كما فككت المديريتان العامتان لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية واللتان كانتا مكلفتين بالعمليات الميدانية في نطاق وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية.

24 - وبالنظر إلى هذه الظروف أخبر المسؤولون في وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية بعثة الصندوق أن إعادة تنظيم قدرات القطاع العام على الانتشار وتعزيزها أمران لهما أولوية قصوى بغية تحقيق أهداف جدول الأعمال الاجتماعي الحكومي في مجال الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية. وينبغي إعادة

تصميم وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية من أجل إنشاء بنية عصرية ذات جهاز بيروقراطي مبسط وقادر على تحمل مسؤولية التنمية الزراعية والريفية في إطار نهج موجه نحو الطلب وقائم على المشاركة. كما ستضطلع هذه البنية بمسؤولية التنسيق والتخطيط المؤسسي في إدارة وصرف الأموال الاجتماعية الحكومية والاستثمارات الريفية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق

ألف – العمليات والاستراتيجيات المتبعة حاليا

25 - بدأ نشاط الصندوق في غواتيمالا منذ 1986. ويبلغ إجمالي حافظة قروض الصندوق للمشروعات في غواتيمالا قرابة 50 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ إجمالي استثمارات المشروعات (بما في ذلك المساهمات المناظرة من الحكومة والمستفيدين) 88.8 مليون دولار أمريكي تشمل خمسة مشروعات وعددا من القروض كما يلي: مشروع استحداث ونقل التكنولوجيا الزراعية وإنتاج البذور (القرض GT-154)، ومشروع التنمية الريفية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في زاكابا – شيكومولا (القرض GT-251)، ومشروع التنمية الريفية في مرتفعات كوشوماتانيس (القرضGT-296) وبرنامج التنمية والتعمير في المناطق الريفية في إدارة كويشة (القرض GT-435)، وبرنامج التنمية الريفية للاس فيرباسيس (القرض GT-518). والبرنامجان الأخيران يجري تنفيذهما[3].

26 - ومنذ 1995 أصبحت استراتيجية الصندوق وعملياته موجهة نحو الحد من الفقر الريفي في إطار عملية التهدئة في البلد. وقد أصبح الهدف الرئيسي من تدخل الصندوق هو مساندة الحكومة في إصلاح النسيج الاجتماعي في المناطق التي مزقتها الحرب مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق الريفية على نحو يشمل المجموعات المهمشة. ويضطلع الصندوق بمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى تحويل المجتمع الريفي الغواتيمالي تحويلا ملحوظا، وذلك بأن تدرج في التيار الرئيسي الاقتصادي المجموعات المهمشة، وخاصة النساء الريفيات، والسكان الأصليون الذين تأثروا أكبر تأثر بالصراع الداخلي.

27 - وفي هذا السياق تعالج استراتيجية الصندوق الفقر الريفي بالتصدي مباشرة للصعوبات الاقتصادية الخاصة بكل فئة من الفقراء الريفيين. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على المشروعات التي:

(أ) تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين والفقراء الريفيين المتأثرين بالصراع؛

(ب) تعتمد على آليات موجهة نحو الطلب وتشجع المستفيدين على المشاركة في عملية التنمية الخاصة بهم؛

(جـ) تحسن الأنشطة المدرة للدخل بين أسر الفلاحين والأسر الريفية عن طريق الجمع بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية والمشروعات التجارية الصغيرة؛

3 لمزيد من المعلومات أنظر المرفق الثاني.

(د) تعــزز توفير المساعدات التقنية للأنشطة الزراعية وأنشطة المشروعات التجارية الصغيرة جداً، مع التأكيد على اتباع نهج موجه نحو الطلب؛

(هـ) تــرتفع بمستوى تقديم خدمات التدريب للمنتجين من الرجال والنساء على حد سواء ولأصحاب المشروعات التجارية الصغيرة والشباب؛

(و) تعــزز الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة بقضايا الجنسين وتسهل للرجال والنساء على السواء فرصا متساوية للوصول إلى الموارد الإنتاجية وعمليات التنمية؛

(ز) تدعم وتقوي الخدمات المالية الريفية التي تتسم بالابتكار وتوائم احتياجات عملاء الصندوق.

باء – الدروس المستفادة

28 - بناء على إتمام التقارير الخاصة بمشروع استحداث ونقل التكنولوجيا الزراعية وإنتاج البذور ومشروع التنمية الريفــية فــي مــرتفعات كوشوماتانيس، والتقييم المرحلي (1997) لمشروع التنمية الريفية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في زاكابا – شيكومولا، فإن الدروس المستفادة عن طريق أنشطة الصندوق تتضمن ما يلي:

(أ) مــن الأهمــية بمكــان تنظــيم المنتجين من الفلاحين في قراهم ومجتمعاتهم المحلية في المراحل المبكرة من المشــروعات بغــية ضمان استدامتها. وينبغي تحقيق التماسك الاجتماعي وتكوين رأسمال اجتماعي ووضع اســتراتيجيات شــتى تســتهدف مخــتلف المجموعات (السكان الأصليين وغير الأصليين والرجال والنساء، وأصحاب المشروعات التجارية الصغيرة وصغار المزارعين) بين السكان المستهدفين.

(ب) يجب الاضطلاع بتدريب المستفيدين في نطاق جميع عناصر وأنشطة المشروعات. وينبغي أن يكون البرنامج مرنا بما يكفي للتواؤم مع الخصائص الثقافية للسكان المستهدفين (الأصليين وغير الأصليين، والرجال والنساء، وأصــحاب المشروعات التجارية الصغيرة وصغار المزارعين) ومع احتياجات المشروعات في مجال التنفيذ. وينبغي تقديم التدريب لأخصائيي الإرشاد والمدربين الميدانيين حتى يمكن تلافي الازدواج من حيث المضامين والنهوج.

(جـ) لقد ساهم تقديم ونشر الخدمات المالية الريفية في تسهيل فرص الوصول إلى الائتمان بالنسبة لأسر الفلاحين الفقــيرة، وخاصة النساء الفقيرات. وينبغي أن تتسم مخططات الائتمان بمزيد من المرونة، وأن تسهل عملية فحــص الاحتــياجات فــي مجال الائتمان. وينبغي أن ينصب التركيز على فئات المستفيدين التي تتوافر لها الإمكانيات اللازمة لتسويق منتجاتها أو تصديرها.

(د) مــن الضــروري إنشاء وتعزيز آليات في نطاق المشروعات بغية تنسيق أنشطة العناصر بمزيد من الفعالية وتوفير المعلومات الاسترجاعية اللازمة للوحدات التقنية.

(هـ) مـن المهم تطبيق نهج موجه نحو قضايا الجنسين يكون مشتركا بين جميع العناصر ويتضمن أنشطة تنفذ في المراحل المبكرة من تصميم المشروعات وطيلة مدة تنفيذها. ولتعميم التدريب في مجال قضايا الجنسين بين جميع الأطراف المعنية أهمية قصوى لنجاح تنفيذ الأنشطة.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة

29 - ظلـت الاستراتيجية القطرية للصندوق تهدف طوال السنوات السبع الماضية إلى الحد من الفقر، مع العمل في الوقـت نفسـه علـى إقامة السلام وتحقيق التعمير والتنمية في المناطق التي مزقتها الحروب. وهكذا خرج الصندوق والحكومة – منذ بداية مفاوضات السلام في عام 1995 – بعدة مبادرات للمناطق المتضررة من الحرب. وبهذا الهدف الـذي وضعه الصندوق نصب عينيه، وافق المجلس التنفيذي في عامي 1996 و1999 على مشروعين، هما: برنامج التنمـية الريفـية والتعمـير في ولاية كويشة، وبرنامج التنمية الريفية في لاس فيراباسيس اللذين يغطيان ولاية كويشة وولايتـي لاس فيراباسـيس العلـيا ولاس فيراباسيس السفلى على التوالي، وهما ولايتان تضررتا من الحرب الأهلية. والصـندوق الوطنـي للسـلام، وهـو الصندوق الذي أنشئ بمقتضى اتفاق السلام، هو المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات الصندوق.

30 - والآن، وفي ظل مناخ ديموقراطي وسياسي أفضل نتيجة اتفاق السلام، أصبح من الممكن إعادة توجيه الجهود نحـو نهـج برامجي شامل يغطي البلاد بأسرها من أجل الحد من الفقر الريفي وتحقيق التنمية الريفية. فخطة الحكومة للفـترة 2000 – 2004 تحـتوي بندين لهما أولويتهما القصوى، وهما: (i) الحد من الفقر والفقر المدقع؛ (ii) التنمية الاجتماعـية والاقتصـادية للمـناطق الريفية. وبناء على ذلك، فإن الإطار الاستراتيجي لعمليات الصندوق القادمة في غواتـيمالا سيركز على تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لسكان الريف المعرضين للخطر. فظروف الفقر والظروف الاجتماعية البائسة لسكان غواتيمالا المعرضين للخطر – سواء من الرجال أو النساء أو الأطفال الذين ينتمون إلى السكان الأصليين – تؤكد ضرورة الحد من الفقر والنهوض بمبادرات التنمية الريفية في العمليات المشتركة بيـن الصـندوق والحكومـة، مـع إعادة التركيز بدقة على المناطق الريفية التي تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان المسـتهدفين. وبهـذه الطـريقة، فمع الاستمرار في توجيه المساعدات نحو صغار المزارعين، والمزارعين المعدمين، والنسـاء الريفيات، فإن العمليات الجديدة ستولى اهتماما كبيرا بأكثر سكان الريف تضررا، أي المجتمعات المحلية من السكان الأصليين.

31 - لابـد من معالجة قضية الحد من الفقر بين سكان الريف الفقراء ومن يعانون منهم من الفقر المدقع، على ألا يقتصـر العلاج على تحسين قدرة هؤلاء الفقراء على الحصول على دخل. فالأمر يحتاج إلى نهج أكثر شمولا. فنظرا لـتجاهل المجـتمع للسكان الأصليين في الماضي، أصبح هؤلاء الأخيرين بحاجة إلى تحسين كبير في فرص حصولهم علـى الخدمـات التعليمـية والصحية وخدمات الإصحاح، وبحاجة أيضا إلى برامج تغذوية محسنة لأطفالهم. فالسكان الأصـليون من ذوي الحظ القليل من التعليم، بحاجة إلى برامج تعليمية، وبرامج أخرى لتدريبهم على اكتساب مهارات للعمل حتى يتمكنوا من زيادة قدرتهم على البحث عن أعمال مجزية الأجر خارج المناطق الريفية والحصول على مثل

هذه الأعمال.ونظرا لأن السكان الأصليين المعرضين للخطر عانوا طويلا من الاستبعاد الاجتماعي والسياسي، بل ومن التفرقة الشديدة، فلابد من بذل الجهود لتشجيع اندماجهم في النسيج الاجتماعي للمجتمعات الريفية، وزيادة احترامهم لأنفسهم، وتأكيد وضعهم كمواطنين، وينبغي أن تعالج عمليات الصندوق هذه المشكلات من خلال الحوار بين الثقافات المختلفة، بسبب العزلة الاجتماعية التقليدية لمجتمعاتهم، وسيكون ذلك خطوة أولى مهمة نحو تمكين هذه الفئات من سكان الريف، وبالتالي نحو تحسين سبل معيشتهم بطريقة مستدامة.

32 - يبين الجدول أدناه تطور الاستراتيجية القطرية للصندوق. فقد تطورت استراتيجية الصندوق من مشروعات لمواقع محددة بهدف إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب، إلى "برنامج" واسع للحد من الفقر، وتحقيق التنمية الريفية واللامركزية.

33 - وتدعو الجهود المقترحة إلى إقامة وتعزيز شراكات مؤسسية استراتيجية داخل إطار القطاع العام، ومع الجهات المانحة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف، مع التركيز على منظمات المجتمع المدني الأهلية. وبناء على ذلك، ستسعى عمليات الصندوق القادمة إلى المشاركة الإيجابية من جانب مجموعات المستفيدين، وكذلك المنظمات الوطنية – من القطاعين العام والخاص – التي تعمل مع السكان المعرضين للخطر. وتتيح الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق اللامركزية، فرصة مناسبة لاتباع نهج للحد من الفقر الريفي، يتسم بالديموقراطية والتشاركية والاعتماد على الطلب.

أهم الاختلافات بين الاستراتيجيات القطرية في الماضي والحاضر

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
موجهة نحو المشروعات	موجهة نحو البرامج
لمواقع بعينها، في المناطق التي مزقتها الحروب	تغطية قطرية، تركز على جيوب الفقر
تعزز عملية السلام والحد من الفقر	تعزز عمليات الحد من الفقر والتنمية الريفية ولامركزية الحكومة
التركيز الأساسي: الاستثمارات الاجتماعية	التركيز الأساسي: التنمية الاقتصادية
الاهتمام الأساسي: السكان المتضررون من الحرب، بمن فيهم مجتمعات السكان الأصليين	الاهتمام الأساسي: مجتمعات السكان الأصليين
المشروعات تنفذ بواسطة الصندوق الوطني للسلام، ومؤسسة أنشئت بمقتضى اتفاق السلام	برنامج ينفذ بواسطة وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، ومؤسسة حكومية دائمة مختصة بالتنمية الزراعية والريفية
إدماج الأسر المتضررة من الحرب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لغواتيمالا	دعم قيام مجتمع متعدد الثقافات

34 - ينطوي الإطار المقترح للإستراتيجية القطرية على ثلاثة محاور استراتيجية للعمل:

35 - **تنمية رأس المال البشري والاجتماعي** – من أولى النقاط التي سيركز عليها الإطار الاستراتيجي للصندوق، مجموعة من الأعمال التي تهدف إلى تنمية رأس المال البشري بين الفقراء من سكان الريف والمجموعات المعرضة للخطر من بينهم. وينطوي هذا المحور على مجموعة من الأنشطة المصممة لتحقيق أربعة أهداف تكميلية، هي: (i)

تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتلك الخاصة بتغذية الأطفال؛ (ii) تحسين ظروف المعيشة (المسكن والإصحاح والخدمات الأساسية)؛ (iii) تدعيم المنظمات الريفية الأهلية؛ (iv) تعزيز عملية مشاركة المنظمات الريفية في البرامج اللامركزية ولجان التنمية المحلية التي تشكلها الحكومة. وينبغي صياغة هذه الأنشطة بفهم واضح لتعدد ثقافات المجتمع الغواتيمالي. وسوف تقام آليات للتنسيق، مع قيام منظمات المجتمع المدني بالعمل وسط مجموعات المجتمع المحلي. وسيولي اهتمام خاص بتدعيم المنظمات الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعات النساء والسكان الأصليين، عن طريق التدريب على القيادة وتقديم خدمات الدعم. **فتمكين فقراء الريف ومنظماتهم الأهلية، هو الهدف النهائي لهذا المحور.**

36 - **توليد الدخول** – نظرا لانخفاض مستويات الدخول بين سكان الريف في غواتيمالا، لابد من تخصيص موارد كبيرة لتحسين دخول الأسر. وفي هذا المحور، ستوجه الجهود نحو الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، وكذلك نحو فرص العمل في المدن وفي المجالات غير الزراعية. وستوجه فرص الأسواق القائمة عملية تخطيط خدمات الدعم التقني بين المؤسسات الزراعية والمؤسسات الريفية الصغيرة. وسيتم اختيار تكنولوجيات مربحة للمنتجات التي يشتد عليها الطلب في الأسواق. كما ستقدم الخدمات الإرشادية التي يمكن تقديمها بلغتين لكي تصل إلى المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين من السكان الأصليين. وسوف تتحسن التنمية الاقتصادية للمجموعة المستهدفة عن طريق دعم ثلاثة مجالات تكميلية، هي تشجيع الإنتاج الزراعي، والمؤسسات الريفية الصغيرة، والعمل بأجر. وخلال السنوات العشر الأخيرة، غيرت محاصيل عديدة من محاصيل التصدير الناجحة ذات الأسعار المرتفعة من نمط الإنتاج في الهضاب المرتفعة من غواتيمالا. وأصبح هناك الآن عدد من التعاونيات ومؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بعمليات التغليف والتي تدفع باستمرار بمنتجات عالية الجودة إلى أسواق الولايات المتحدة. كما أن هناك منتجات جيدة تصدر إلى دول أخرى في أمريكا الوسطى (وعلى الأخص للسلفادور وهندوراس)، أو تباع في الأسواق المحلية. ومن بين الأنشطة التي ستحصل على دعم من البرنامج الذي يموله الصندوق للمساعدة في إعادة توجيه الزراعة المعيشية نحو الأسواق، تشجيع الخدمات الإرشادية التقنية، وخدمات معلومات الأسواق، ومشروعات الري الصغيرة، وإقامة مرافق جديدة للتخزين، وطرق فرعية محسنة. وهناك طائفة واسعة من المؤسسات الصغيرة التي ستحصل على دعم من خلال تزويدها بمعلومات عن الأسواق، والمساعدات التقنية، والاستثمارات، مع التركيز بشكل خاص على إنتاج صناعات يدوية محلية (حيث يقبل عليها السياح)، ومؤسسات الخدمات السياحية الصغيرة (والتي ستستفيد من السياحة العرقية والسياحة الإيكولوجية في غواتيمالا). وحيث أن فئات كبيرة من سكان الريف تحصل على دخلها من العمل بأجر في الريف وفي الحضر، ينبغي توفير التدريب من أجل زيادة قدرة الأسر الريفية على الحصول على دخل، لا سيما أسر السكان الأصليين.

37 - **تدعيم الإطار المؤسسي لوزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية** – لم تحقق الجهود المبذولة من أجل التنمية الريفية والحد من الفقر في غواتيمالا سوى نتائج محدودة. وكانت الأسباب الرئيسية لهذا النجاح المحدود هي عدم تحديد المستفيدين بصورة دقيقة وعدم وجود آليات لتسليم المساعدات، وتشعب البرامج وسوء التغطية. ومن أهم أهداف البرنامج الاجتماعي للحكومة فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، إعادة تنظيم القطاع العام، لا سيما وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية؛ ولذا أصبح إطار السياسات الحالي للتنمية الريفية والحد من الفقر في الوزارة بحاجة إلى تعديله ليقوم على أسس سليمة وفعالة وقادرة على

الاستدامة من الناحية المؤسسية. ولذا ينبغي توجيه المحور الخاص بالصندوق نحو إقامة تنظيم حديث للمشروع يستطيع أن يتبنى التنمية الزراعية والريفية من خلال خطة تشاركية تعتمد على الطلب؛ وبالإضافة إلى ذلك، لابد من زيادة التنسيق المؤسسي، وتصميم وتنفيذ آليات التنسيق والتخطيط والتنفيذ في القطاعين العام والخاص بحيث تساند هذه الجهود. وسيكون من المهم بالنسبة للصندوق خلال الخطوات التالية في دورة المشروع، أن يستكشف إمكانية الارتباط مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وما الذي يمكن للصندوق ومثل هؤلاء الشركاء أن يحققوه معا؟ وما هي فرص التعاون؟

38 - وفي إطار السياسات الاجتماعية للحكومة، تعتبر اللامركزية وسيلة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. فالمشاركة الإيجابية للمنظمات الأهلية – لاسيما تلك التي تعمل بين السكان الأصليين – في مجالس التنمية المحلية والبلدية والمصلحية، لن تشجع على التخطيط التشاركي للاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية المحلية فحسب، بل وعلى التمكين المستدام لفقراء الريف ومساعدة المجتمعات الريفية للسكان الأصليين وقادتهم على احترام أنفسهم. فاللامركزية تشكل تحديا خاصا للمؤسسات العامة. فالتحول من العملية المركزية السنوية للتخطيط والميزانية التي تقل فيها مشاركة المنظمات الأهلية إلى عمليات التخطيط اللامركزي القائم على المشاركة، يتطلب مناخا من المؤسسات الحديثة التي تتسم بالكفاءة. فالأمر يحتاج إلى تغيير المنهجيات، بحيث يمكن تجميع خطط التنمية المحلية بصورة فعالة، وعمل خطط سنوية قطرية ومحلية تحقق توازنا بين الطلب المحلي وبين الأولويات القطاعية القطرية.

39 - وتحتوي الاستراتيجية القطرية على محورين متداخلين، هما: المساواة بين الجنسين وإدارة الموارد الطبيعية وصونها.

- **المساواة بين الجنسين** – ستواصل مشروعات الصندوق تعزيز جهودها لتشجيع المساواة بين الجنسين. فسوف تطبق المنهجيات الموجهة نحو المساواة والتي سبقت تجربتها من قبل في التدخلات الجديدة بدعم ومساندة تقنية من البرنامج الجديد للتمايز بين الجنسين في الصندوق[4]. وينبغي إدراج عدة أنشطة موجهة نحو التمايز بين الجنسين في التصميمات الجديدة للمشروعات للمساعدة في إزالة ما بين الجنسين من فوارق وظلم يضر بالنساء الريفيات، لا سيما النساء من السكان الأصليين. كما سيدرج في المشروعات برامج لتعليم الكبار ومحو أميتهم، وتدريبهم على الأعمال الزراعية وغير الزراعية، والمشاركة المستمرة في عناصر جميع المشروعات. كما ستشمل المشروعات المقررة ضمان مشاركة النساء الريفيات في آليات صنع القرار التي ستقام ضمن المشروعات.

- **إدارة الموارد الطبيعية وصونها** – تتعرض قاعدة الموارد في غواتيمالا لعملية تدهور سريعة، لا سيما في مناطق تجمع المياه وفي المناطق الجبلية. ولذا فإن المشروع الخاص بمناطق تجمع المياه في المناطق الجبلية الذي يموله البنك الدولي والذي ستنفذه وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، ومشروع البيئة الذي يموله البنك الدولي، والذي يجري التخطيط له الآن سوف يوفران الموارد اللازمة لأنشطة صون الموارد الطبيعية. أما المشروعات

[4] "البرنامج الاقليمي لتعزيز دمج استراتيجيات التمايز بين الجنسين" وهو برنامج جديد في الصندوق لتقديم منح للمساعدات التقنية الاقتليمية، يشتمل على منهجيات ميدانية موجهة نحو التمايز بين الجنسين، وبالنسبة لمشروعات أمريكا الوسطى، فإن هذا البرنامج ينفذ عن طريق الوحدة الاقليمية الخامسة للمساعدات التقنية.

الجديـــدة للصـــندوق، فسوف تولى اهتماما خاصا للتنسيق مع المشروعات التي يمولها كل من مصرف التنمية في البلدان الأمريكية والبنك الدولي.

باء – أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع

40 - أجـــرى الخبير الاستشاري للصندوق محادثات مستفيضة مع وزير الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، ومع كـــبار المســـؤولين في الصندوق الوطني للسلام، وكذلك مع موظفي وممثلي معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الـــزراعة، وبـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول أنسب الفرص والأماكن للتدخلات الجديدة من جانب الصندوق. وتم الاتفـــاق علـــى توجـــيه عملـــيات الصـــندوق والحكومة في المستقبل نحو البرامج (وليس المشروعات)، وذلك ضمانا لاســـتمرارية واستدامة الأعمال، ولتعزيز قدرة وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية على تقديم الدعم في الميدان. واستناداً إلى سياسة الحكومة والنتائج المبدئية التي توصلت إليها اجتماعات المائدة المستديرة للتنمية الريفية، والتي نفذت بمقتضـــى اتفـــاق السلام، تم الاتفاق على ضرورة توجيه برنامج الصندوق للإقراض نحو وضع برنامج وطني للتنمية الريفية، على أن يتم ذلك تحت أشراف الوزارة وينفذ على مراحل.

41 - كان هناك اتفاق تام على أن تراعى المبادئ التالية في تصميم البرنامج الوطني للتنمية الريفية:

- **نهـــج كلـــي للتنمية الريفية**، بدعم واستثمارات موازية في الأنشطة الاجتماعية (رأس المال البشري والاجتماعي) والاقتصادية (الزراعية وغير الزراعية)؛
- **المشاركة**، بمنهجيات ديموقراطية وتشاركية من أجل التخطيط للتنمية الزراعية والريفية وتنفيذها وتقييمها؛
- **الخدمـــات الريفـــية القائمـــة علـــى الطلـــب**، والموجهة نحو النهوض بالأحوال الاجتماعية وتحسين إنتاج السكان المستهدفين؛
- **اللامركـــزية**، وخاصـــة إقامـــة آليات لصنع القرار على المستوى المحلي، وتحقيق توازن بين مشاركة المنظمات الأهلية والسلطات المحلية؛
- **المساواة بين الجنسين**، أي فرص المساواة بين الرجل والمرأة، وإزالة أي فوارق بينهما؛
- **صون الموارد الطبيعية**؛ بما في ذلك الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من جانب القطاعين العام والخاص.

42 - المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للتنمية الريفية: ستغطى المنطقة الغربية الأقسام الإدارية التي يعيش فيها أفقـــر سكان البلديات (هيتينانغو، وسان ماركوس، وكوتيزالتنانغو، وتوتونيكابان وسولولا) والتي تضم أيضا 60% من الســـكان الأصـــليين. أمـــا المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتنمية الريفية، التي ستنفذ في المنطقة الشرقية، فسوف تغطـــي الـــبلديات الفقـــيرة، التي يعيش فيها 30% من السكان الأصليين. وبالنسبة للمرحلة الثالثة من البرنامج والتي ستغطي غواتيمالا بأسرها، فسوف تستكمل تغطية أهم المناطق التي تضم فقراء الريف والمجتمعات المحلية من السكان الأصليين. وسيصبح البرنامج جزءا أساسيا من الهيكل التنظيمي للوزارة، كما أنه سيدار ويمول بصفة مستدامة.

43 - وخـــلال السنوات العشر الأخيرة، قام عدد متزايد من مصانع التغليف بتصدير الخضر والفاكهة إلى الخارج، والى الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى بالذات. وأصبح ذلك يمثل شريحة هامة غير تقليدية في القطاع الزراعي. وعـــن طريق التعاقد مع مصانع التغليف ومؤسسات التصدير، بدأ عدد كبير من صغار المزارعين ومجتمعات السكان الأصـــليين في إنتاج الخضر والفاكهة، الأمر الذي أدى إلى زيادة دخول أسرهم. ولذا ينبغي أن يكون إحلال المحاصيل وتـــنويع المحاصـــيل التقليدية – وخاصة البن – موضع تركيز استراتيجي من جانب خدمات الدعم الزراعي. وفي هذا السياق، لابد أن يصبح تحسين معلومات السوق جزءا من أنشطة أي مشروع.

44 - يضـــم ســـكان الـــريف فـــي غواتـــيمالا أربـــع مجموعات عرقية رئيسية (هي *المايا والإنكا، واللادينوس، والغاريغونـــاس*). وينقســـم المايا إلى أربع مجموعات عرقية فرعية (والى 24 مجموعة فرعية صغيرة). وتعيش هذه المجموعـــات فـــي مـــناطق جغرافـــية معينة. ولابد للمحاور الاستراتيجية للبرنامج أن تلبي الطلبات والسمات الثقافية والاجتماعـــية والاقتصادية الفريدة لكل مجموعة. فربما نجد أن مجموعة السكان المستهدفة بها اختلافات لغوية وثقافية واقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل منطقة من المناطق التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ البرنامج (منطقة واحدة لكل مـــرحلة مـــن مـــراحل البرنامج)، ستكون بها اختلافات واضحة في مناخها وفي طبيعتها، حيث ستتراوح بين المناطق الجبلـــية والرطبة وشديدة الرطوبة(في المنطقة الشرقية) ومناطق السافانا الاستوائية شبه الجافة (في المنطقة الغربية)، وهـــو ما يعني أنه لن تكون هناك اختلافات في مجموعة المحاصيل الحالية والمتوقعة في المستقبل فحسب، بل ستكون هـــناك اخـــتلافات أيضا في نظم التسويق والتصنيع. ولابد من تعديل منهجيات المشاركة وخدمات الدعم الريفي والثقل النســـبي لخدمـــات الدعم الزراعي مقابل الدعم غير الزراعي، بحيث تلبي الطلب المحلي، حتى يمكن التغلب على هذه الاختلافات.

45 - وضـــع الصـــندوق اســـتراتيجيته الحالية وبرنامج الإقراض بحيث يناسبان المسألتين اللتين لهما أولويتهما في غواتيمالا، وهما: الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اتبع الصندوق في ذلك عملية تشاورية تقوم على المشـــاركة، تضم الحكومة ومنظمات المستفيدين على السواء. ومقارنة بالنهج متعدد القطاعات لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي، فإن التركيز المؤسسي الواضح للصندوق على الحد من الفقر الريفي ومجال عملياته المحدود نســـبيا، يســـمحان له بإجراء حوار أكثر شمولا مع المؤسسات الوطنية النظيرة، وتبادل الخبرات بصراحة، فيما يتعلق بتصميم العمليات، بحيث تلبي احتياجات البلد واحتياجات سكان المناطق الريفية الفقيرة. وأفضل مثال على المشروعات المصـــممة تصميما جيدا في الوقت الحاضر، هو تلك المشروعات التي ينفذها الصندوق في غواتيمالا من أجل التنمية الريفية.

جيم – الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

46 - تنشـــط المـــنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بين السكان الفقراء والسكان المعرضين للخطر. وهـــي تعمل في أغلب الأحيان بدعم من الكنائس والمؤسسات الخارجية الأخرى، لا سيما البرامج الثنائية للحكومات أو المـــنظمات الاجتماعـــية الخاصـــة: ولـــدى بعض هؤلاء علاقات تسمح له بالحصول على الموارد الحكومية. وتلعب المنظمات الخاصة للتنمية الريفية دورا هاما في تقديم المساعدات الهيكلية والتقنية إلى مشروعات الصندوق. في الوقت الذي تستفيد فيه من عمليات التدريب المنتظم الذي تموله هذه المشروعات. والتدريب الذي تحصل عليه هذه المنظمات

غير الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها العملية، يساعدها على تطبيق منهجيات تشاركية للتنمية الريفية، تقوم على الطلب وموجهة نحو قضايا الجنسين. وسوف تواصل عمليات الصندوق القادمة في غواتيمالا احتواءها على قدر ملموس من مشاركة منظمات القطاع الخاص في دعم أنشطة التنمية الريفية.

دال – فرص الارتباط الاستراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

47 - يعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي أهم الجهات المانحة متعددة الأطراف التي تعمل في غواتيمالا. ويملك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكبر حافظة للقروض والعمليات (2001 – 2003)، تبلغ قيمتها الإجمالية 565.2 مليون دولار أمريكي. ومشروعات هذا المصرف موجهة نحو الإصلاح الحكومي والتحديث، وتطهير بحيرة أتيتلان، ونهر ليمبا، والإدارة البيئية، وتقديم القروض الصغيرة، وإقامة المساكن، وشق الطرق، والتعليم، والاستثمار في البنية الأساسية والاجتماعية. وفي قطاع الزراعة، وافق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مؤخرا على عملية إقراض لصون وإدارة تجمعات المياه في المرتفعات الجبلية، وهو المشروع الذي ستديره وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية. ويزيد إجمالي حافظة البنك الدولي على 355.1 مليون دولار أمريكي، وتحتوي الحافظة على استثمارات في التعليم الأساسي، والبنية الأساسية الاجتماعية، وإعادة التعمير في أعقاب الإعصار ميتش، وصندوق لاستصلاح الأراضي وإدارتها، والطرق الفرعية والرئيسية، وعمليات الخصخصة، ومشاركة القطاع الخاص في أعمال البني الأساسية العامة. وانتهى البنك الدولي من عملية تقدير مشروع لصون وإدارة البنية في المرتفعات الجبلية مع وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية. ويستثمر الاتحاد الأوروبي أكثر من 50 مليون دولار أمريكي، مركزة على التعليم والصحة وتطوير الأسواق في إطار اتفاق السلام. أما بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي فيمول برنامجا للاستثمارات الاجتماعية والبنية الأساسية الريفية. كما شارك صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط في تمويل عمليات الصندوق السابقة في غواتيمالا، (مثل مشروع التنمية الريفية لأصحاب المزارع الصغيرة في زاكابا – شكيمولا، ومشروع التنمية الريفية في مرتفعات كوتشوماتانيس). وسوف تستأنف الاتصالات من أجل البحث عن فرص للمشاركة في تمويل المشروع بمجرد الموافقة على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

48 - من بين الجهات المانحة الثنائية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومعهد الائتمان الألماني لإعادة التعمير، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وحكومات إيطاليا وهولندا وأسبانيا. ورغم انخفاض البرنامج القطري للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في السنوات الأخيرة، فإن مساهماتها في إعادة التعمير منذ الإعصار ميتش اقتربت من 50 مليون دولار أمريكي. وأصبحت البرامج الجديدة تدعم الصادرات الزراعية غير التقليدية. ويوجد في غواتيمالا بالفعل مجموعة كبيرة من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وهي تتفاوت من تلك المرتبطة بالكنيسة إلى مؤسسات السكان الأصليين، ومن المؤسسات الاجتماعية إلى مؤسسات الدعم المدني التي تعمل في مجالات التنمية الريفية والتعليم والصحة، والنشاط الاجتماعي (في إطار اتفاق السلام)، وقضايا الجنسين، والبحوث الاجتماعية والاقتصادية.

49 - ينبغي إعطاء أولوية متقدمة للتعاون مع المؤسسات الأخرى عند تصميم أي عمليات للصندوق مستقبلا. ولابد أن تقوم بعثات صياغة المشروع التي يوفدها الصندوق باستكشاف إمكانية ما يلي، مع المؤسسات متعددة الأطراف (البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي) ومع المؤسسات الثنائية

أيضـــا: (i) العملـــيات المشتركة في المشروعات الجديدة؛ (ii) التنسيق الدقيق للمشروعات الجارية. كما ينبغي لبعثات الإشـــراف أن تدرس احتمالات تشكيل ودعم مجموعة للتشاور بشأن التنمية الريفية وغيرها من القضايا المتعلقة بالفقر، فـــي إطار المائدة المستديرة المشتركة بين القطاعات من أجل التنمية الريفية، التي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق أعمالها.

هاء – مجالات الحوار حول السياسات

50 - فـــي عام 2000، وضعت الحكومة مجموعة من السياسات الوطنية والقطاعية للاسترشاد بها في برامج الحد مـــن الفقـــر والتنمـــية الاجتماعية. ويضم الإطار المؤسسي للحوار الإيجابي بين الصندوق والحكومة حول السياسات، وزارة الـــزراعة والـــتغذية والـــثروة الحيوانـــية، والصندوق الوطني للسلام، وهما الجهتان اللتان تتحملان المسؤولية القطاعـــية والمؤسسية عن التنمية الزراعية والريفية، والحد من الفقر، والاستثمارات الاجتماعية، وبرامج اللامركزية. وإزاء الســـمات المشـــتركة فـــي نهج سياسات الصندوق وسياسات الحكومة تجاه الحد من الفقر، وبناء على التجارب والـــدروس المســـتفادة مـــن مشروعات الصندوق السابقة والجارية، فإن الحوار حول السياسات سيركز على القضايا المفاهيمية والتشغيلية.

51 - ومن المجالات التي سيشملها الحوار حول السياسات:

- **التنمـــية العادلة للمناطق الريفية** – لأسباب تاريخية، ظلت المناطق الريفية التي تضم أغلب السكان الأصليين هي أقـــل المـــناطق نموا، وأكثرها ازدحاما بالفقراء والفقراء المدقعين من سكان الريف. والآن، وبعد أن أصبح المناخ أكـــثر انفتاحا وديموقراطية، لابد أن يلعب الصندوق دورا محفزا لتشجيع الحوار بين الحكومة والسكان الأصليين والمـــنظمات الأهلية، من أجل تنمية المناطق الريفية لكي تلبي احتياجات جميع السكان بطريقة تقوم على المساواة. وينبغـــي للحـــوار حـــول السياســـات أن يعالج هذه المشكلات وأن يجد حلولا لها، بالاستناد إلى **التعددية الثقافية والاتصالات** بين مختلف القطاعات، نظرا لانعزالية المجتمعات المحلية للسكان الأصليين عن مجتمع غواتيمالا.كما ينبغي معالجة قضايا **العمالة، والتمايز بين الجنسين، والمجموعات المعرضة للخطر، والزراعة والبيئة**، مع إشارة خاصـــة إلـــى السمات الفريدة في ثقافة المايا. وينبغي أن تكون المائدة المستديرة المشتركة بين القطاعات من أجل التنمية التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمثابة أداة مناسبة للحوار حول السياسات. ولابد أن يكون موظفو الصندوق ومستشاريه ضمن العناصر الفعالة المشاركة في الحوار حول التنمية الريفية.

- **الإطـــار المؤسســـي ومنهجيات الحد من الفقر** – وضعت الحكومة الجديدة المنتخبة سياسة وطنية وإطارا مؤسسيا للحـــد مـــن الفقر في عام 2000، وهذه السياسة الجديدة التي ظهرت بوضوح في خطة الحكومة للفترة 2000 – 2004، والتـــي أقـــرتها بعثة الصندوق ووزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، تمثل تحولا كبيرا في سياسة غواتـــيمالا تجـــاه السكان الأصليين، الذين ظلوا لفترة طويلة مستبعدين من أي برامج اجتماعية أو اقتصادية لهذه الحكومة. ولذا، فإن الجو السياسي الحالي مناسب تماما لاعادة تصميم برامج طويلة الأجل، ونهج مؤسسية للحد من الفقـــر، أو وضـــع بـــرامج ونهـــج جديدة، مثل أنشطة دعم أشد المجموعات تضررا، لا سيما مجتمعات السكان الأصليين، والنساء الريفيات، والأطفال. وسيستمر الصندوق والحكومة في حوارهما الايجابي حول سياسات التنمية

واستراتيجاتها، والمشاركين والعمليات الداخلة في المبادرات التي تهدف إلى الحد من الفقر. فالحد من الفقر يحتاج إلى تحسن كبير في تحديد المستفيدين وآليات تسليم المساعدات. ومازال الهيكل المسؤول عن التنفيذ في وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية بحاجة إلى تعديل. كما ينبغي أن يشارك في الحوار حول السياسات، كل من وزارة الصحة، والتعليم، والبنية الأساسية، بالإضافة إلى ممثلين عن جميع صناديق الاستثمار الاجتماعي، وذلك من أجل ضمان التنسيق بين العمليات الميدانية في معالجة المسائل المتعلقة بالبنية الأساسية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والصحة الانجابية للمرأة، وتغذية الأطفال.

- **اللامركزية** – نفذت عملية اللامركزية في السنوات الخمس الماضية كوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهي تعتمد على تعبئة الحكومات المحلية والمنظمات الأهلية في مجالات التخطيط، وصنع القرار، وتحقيق البرامج الحكومية للتنمية الريفية والاجتماعية. ومع ذلك فقد أعاقت العراقيل السياسية والمؤسسية نجاح عملية اللامركزية. ولذا ينبغي على الصندوق أن يفتح قناة واسعة وصريحة للحوار حول السياسات مع مؤسسات الحكومة المركزية وصناع السياسات من الساسة، من أجل إقامة آليات دقيقة لنقل سلطة صنع القرار ونقل الموارد نفسها إلى الحكومات المحلية والى البلديات والأقسام الإدارية. ويعتمد البرنامجان اللذان يمولهما الصندوق، وهما برنامج التنمية الريفية والتعمير في كويشة، وبرنامج التنمية الريفية في لاس فيراباسيس، على نهج تشاركية لتعزيز دور الحكومات البلدية والمحلية والمنظمات الأهلية في التنمية الريفية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

52 - من المهم تعزيز التنسيق بين مشروعات الصندوق وإقامة علاقات تشاركية فيما بينها. ولابد من تحسين التنسيق بين المنظمات والمؤسسات الوطنية التي تعمل في قضايا التنمية الريفية، مثل وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية، والصندوق الوطني للسلام، حتى يمكن إحداث تجانس بين الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات، والإسراع في عملية تنفيذ المشروعات، وتطبيق التكامل بين الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية في المناطق الريفية.

زاي – إطار الإقراض والأنشطة الأخرى بخلاف الإقراض

53 - كانت المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، وسكان الريف الفقراء، وصغار المزارعين الفقراء، وأصحاب المشروعات القروية الصغيرة، هم المجموعة المستهدفة للبرامج الوطنية للتنمية الاجتماعية وللمشروعات التي مولها الصندوق من قبل. وسوف يواصل الصندوق تركيزه على هذه المجموعة، وعلى المجموعات المحلية للسكان الأصليين بالذات، باعتبارهم فئة فقيرة دائما. كما سيركز الصندوق أيضا على الأنشطة التي تدعم تحديث الإطار المؤسسي لوزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية وإعادة تنظيم هذا الإطار المسؤول عن التنمية الريفية والحد من الفقر. وسوف يركز بشكل خاص على إعادة تنظيم الخدمات الميدانية التي تقدمها الوزارة، بما فيها خدمات الدعم التقني للتنمية الزراعية والريفية. وقد تم الاتفاق مع الحكومة والوزارة على أن تكون عمليات الصندوق موجهة نحو البرامج في المستقبل، وسوف تساند حافظة الإقراض في الصندوق للفترة 2003–2008، تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الريفية على ثلاث مراحل.

54 - وسيشـــمل البرنامج الجديد للإقراض أيضا على مشاركة المؤسسات في مراحل البرنامج. وقد اتفق الصندوق مع الحكومة ومع وزارة الزراعة والتغذية والثروة الحيوانية على أن تنفذ المرحلة الأولى من البرنامج تحت المسؤولية الكاملة للوزارة (في الوقت الذي يعاد فيه تنظيم هياكل التشغيل في الوزارة وتدعيمها). أما في المرحلة الثانية[5]، فسوف يشـــارك الصندوق الوطني للسلام في التنفيذ، حيث سيساعد في إيجاد مجال أوسع (يشمل الاستثمار الاجتماعي) للتنمية الريفية، ويساهم بخبرته المؤسسية في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة، فإن هناك هدفا طموحـــا هـــو إشـــراك جمـــيع صـــناديق الاستثمار الاجتماعي، وغيرها من برامج التنمية الريفية القطاعية (التعليمية والصحية) في الجهود المبذولة لوضع تخطيط وميزانية وآليات للتنسيق مشتركة بين القطاعات.

55 - ســـيتقرر مجـــال تدخـــلات الصـــندوق، وعناصر هذا التدخل وأنشطته، بالتشاور مع الحكومة والمستفيدين، وبالاعـــتماد علـــى وسائل تشاركية أثناء صياغة المشروع. أما قيمة برنامج الإقراض لجمهورية غواتيمالا، فقد قدرت بـــنحو 50 مليون دولار، على امتداد فترة تتراوح بين ست وثمان سنوات. وتشمل المرحلة الأولى قرضا من الصندوق تتراوح قيمته بين 20 و25 مليون دولار أمريكي (تتحدد أثناء صياغة المشروع)، كما سيجري أثناء صياغة المشروع استكشاف إمكانية مشاركة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي في تمويل المرحلة الأولى.

[5] ســـيبدأ تنفيذ المرحلة الثانية عندما ينتهي العمل في برنامج التنمية الريفية والتعمير في منطقة كويشة، وربما أيضا في برنامج التنمية الريفية في لاس فيراباسيس، وهما البرنامجان اللذان يجري فيهما العمل الآن.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

GUATEMALA

Land area (km² thousand) 2001 1/	28	**GNI per capita (USD) 2001 1/**	1 670
Total population (million) 2001 1/	11.69	**GNP per capita growth (annual %) 2000 1/**	6.0
Population density (people per km²) 2001 1/	108	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/**	8
Local currency	Quetzal (GTQ)	**Exchange rate: USD 1 =**	GTQ 7.60

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-2000 2/	2.6	GDP (USD million) 2000 1/	20 629
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	33	1980-1990	0.9
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	7	1990-2000	4.7
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	39		
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	65	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
		% agriculture	23
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	8.4	% industry	20
Poor as % of total rural population 2/	71.9	% manufacturing	13
Total labour force (million) 2001 1/	4.36	% services	37
Female labour force as % of total 2001 1/	29		
		Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	5
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	61		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	31	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	88
		Gross domestic savings (as % of GDP)	7
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 430	**Balance of Payments (USD million)**	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	41 a/	Merchandise exports 2001 1/	2 430
		Merchandise imports 2001 1/	5 635
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	24 a/	Balance of merchandise trade	-3 205
		Current account balances (USD million)	
Health		before official transfers 2001 1/	868.099968 a/
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/	after official transfers 2001 1/	-1049.45 a/
Physicians (per thousand people) 1999 1/	1 a/	Foreign direct investment, net 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 4/	92		
Population with access to essential drugs (%)1999 4/	50-79	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 4/	85	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Agriculture and Food		Total external debt (USD million) 2000 1/	4 622
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	12	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	80
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1999 1/	1,332	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	15
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	124		
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1562	Lending interest rate (%) 2001 1/	19
		Deposit interest rate (%) 2001 1/	9
Land Use			
Arable land as % of land area 1999 1/	13		
Forest area (km² thousand) 2000 1/	!		
Forest area as % of total land area 2000 1/	26		
Irrigated land as % of cropland 1999 1/	7		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database (as at 20/02/2003)
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2002
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2002

LOGICAL FRAMEWORK

(to be completed during formulation)

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Development Goal			
Contribute to the development and consolidation of new policies in favour of indigenous and rural poor organizations as a means of helping these people achieve social, economic, political and cultural development.	Improvement in the poverty head-count in project areas according to a specific % of the target group. Improvement in production and productivity in the agricultural and non agricultural activities of the target population. Increase in rural incomes according to a specific % of the target and beneficiary groups. Improvement in the nutritional status of children according to a specific % of the target group.	Regional, national poverty statistics. Project impact evaluation studies. Monitoring data. Nutritional evaluation studies.	Poverty reduction and social development among rural vulnerable populations are high on the Government agenda. Strengthen the Government's poverty reduction and economic development framework and programmes for rural areas with indigenous populations.
Project/Programme Objective			
• Development of poor and excluded rural areas of Guatemala through human/social capital development, income improvement and community development. • Empowerment and development of indigenous, rural poor, grass-roots and rural women organizations through increased participation in local and regional development activities. • Improvement of the Government poverty reduction, social investment and rural development programmes through better targeting and delivery mechanisms.	Improved social and economic status of marginal indigenous Mayan populations. Improved demand-led rural services in support of production. Improved on-farm and off-farm family incomes. Improved links for the marketing of agricultural and non-agricultural products. Enhanced gender equity in project areas. Improved basic services and health and education infrastructure among rural communities. Improved natural resource management.	Government regional poverty indicators. Participatory impact assessments. Nutritional monitoring data. Monitoring data.	Project interventions targeted to vulnerable rural indigenous communities and the rural poor. Demand-led and participatory operational strategies.
Outputs			
Activities			
Inputs	**Financing**		

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Ministry of Agriculture, Livestock and Nutrition (MALN)	Nationwide responsibility for agricultural and rural development field actions and programmes. Normative and planning responsibility for agricultural and rural development.	Since the early nineties and as a consequence of macroeconomic structural adjustment, the ministry's crop and livestock extension and technical support services have been totally dismantled, leading to limitations in field operations.	The current Government administration is considering the institutional reorganization and strengthening of the ministry's technical support services within a democratic, demand-led participatory model aiming at an integral rural development approach.	IFAD experiences and project results are becoming a model for the design of a nationwide, demand-led programmes in support of rural development.
Institute for Agricultural Science and Technology	Nationwide responsibility for agricultural and livestock research and innovation.	As a consequence of macroeconomic structural adjustment, the research and technical support services of the institute were almost totally dismantled, leading to very limited financial and operational capabilities.	Because of MALN's reorganization, there are opportunities to develop the demand-led, market-oriented generation of agricultural technology.	The Generation and Transfer of Agricultural Technology and Seed Production Project, implemented by IFAD in the early nineties in association with the institute, was successful.
FONAPAZ	Created to carry out investments in rural areas and poverty reduction in support of the peace accords in war-affected areas. Fonapaz has adequate funding and good participatory methodologies. Implementing agency for the two ongoing IFAD projects in Guatemala.	Concentration on social investments with limited activities in income-generation among the rural poor. Prone to political activism.	Could be an appropriate partner in projects financed by MALN and IFAD that involve support for social infrastructure investments in rural areas.	Fonapaz continues to be a favoured organization for the Government and multilateral financial institutions (IDB and the World Bank).
Social Investment Programmes	There are three programmes: the Social Investment Fund, the Solidarity Fund and the Integral Rural Communities Development Programme.	Concentration on social investments with limited activities in income-generation among the rural poor. Very prone to political activism.	In some areas, could prove an appropriate partner for MALN in supporting investments in social infrastructure.	Collaboration with this fund must occur on a case-by-case basis and in selected rural communities.
NGOs	Since the peace accords, NGOs have had wide and varied experience in rural and agricultural development, as well as in environmental management and conservation programmes.	Varied and heterogeneous approach to rural and agricultural development.	Still remains some Government distrust of NGOs as to political motivations. However, the privatization of rural services will strengthen NGO participation in rural development.	An issue for ongoing IFAD-Government policy dialogue.
Private Sector	Experience in agricultural sector exporting. Could support contract agriculture.	Lack of experience in organized participation in social and rural development.	Declared Government policy in support of private sector participation in agricultural and rural development.	An issue for ongoing IFAD-Government policy dialogue.

APPENDIX IV

IFAD INSTITUTIONAL LINKAGES AND THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. IFAD would continue with the current participatory approach to poverty reduction, which ensures the participation of local grass-roots organizations and NGOs that is characteristic of the ongoing Republic of Guatemala portfolio. The selection and design of future projects would be based on intensive consultations with the Government, other stakeholders and communities, as well as the mobilization of grass-roots groups, NGOs and municipal and local institutions in the planning and implementation of project activities. Innovative approaches to rural development require an intensive and systematic exchange of experiences and the training of project technical staff and beneficiaries. To this effect, the IFAD Latin America and the Caribbean division's ongoing training and technical support networks would provide systematic upgrading of skills and knowledge relevant to rural development and technical and operational support for in-country programmes, as well as support for the exchange of experiences in poverty reduction and rural development among beneficiaries in the region.

2. The in-country networking of projects, together with subregional and regional networking, has proved to be an appropriate tool in project implementation. Fidamerica, the Internet-based system of information exchange on the IFAD Latin America and the Caribbean division's projects in the region, will also continue to provide a forum for the exchange of experiences through its on-line seminars on topics ranging from rural credit to private-sector extension services and marketing. The ongoing Programme for Rural Development and Reconstruction in the Quiché Department and the Rural Development Programme for Las Verapaces are currently included in this network. Seteder, the technical assistance grant for technical training managed by the Tropical Centre for Agricultural Research and Training for the Central America region, will provide assistance and training among participating professionals from MALN and contracted NGOs.

3. In terms of gender issues and field methodologies, ProGender, the IFAD Latin America and the Caribbean division's new gender-strengthening network, will support all projects in Guatemala through workshops and training events. PROMER, the division's grant that is oriented towards small rural enterprises, will be supporting microenterprise and handcraft development efforts in country projects. In February 2001, a meeting was held in Guatemala to present the Programme for Strengthening the Regional Capacity for the Evaluation of Rural Poverty Alleviation Projects in Latin America and the Caribbean, the monitoring and evaluation mechanism supporting IFAD technical assistance grants. The meeting was attended by personnel involved in ongoing IFAD-financed projects in the Latin American region.

ONGOING AND PLANNED ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
BCIE	Possible cofinancing of Phase I of the proposed programme	Full coverage of programme components and activities	Preliminary discussions already held in Guatemala; the possibility of gaining access BCEI's Fund for Social Transformation (which carries a preferential interest rate) under study	Could provide required resources to cope with the extent and depth of rural poverty in the programme area
OPEC Fund	Possible cofinancing of Phase I of the proposed programme	Coverage of investments in rural roads and marketing infrastructure	Preliminary discussions will be held after project formulation	Could provide required resources to cope with the extent and depth of rural poverty in the programme area
World Bank	Integrated Natural Resource Management Project for the Western Altiplano	Coverage of four of the five departments in the programme area. Will provide resources for natural resource management and environmental services	Negotiations already completed; loan contract will be signed in coming weeks; requires approval of the Guatemala Congress; currently operating with a pre-investment loan; expected formal starting date: late 2003	Will provide complementary financial and technical resources for natural resource management
IDB	Natural Resource Management Programme for High Watersheds of Guatemala	Coverage of three of the five departments in the programme area. Will provide resources for high-watershed natural resource management	Negotiations completed; contract has already been signed, and the Guatemala Congress has approved the operation; MALN has to comply with preliminary loan conditions; expected formal starting date: mid-2003	Will provide complementary financial and technical resources for high-watershed natural resource management